

● أخبار قصيرة

**مقتل ضابط صهيوني وإصابة ٣ جنود في جنوب لبنان**

أعلن جيش العدو الصهيوني مقتل ضابط برتبة نقيب وإصابة ثلاثة جنود، إثر انقلاّب مركبة عسكرية خلال تحركات لقواته في جنوب لبنان. وأوضح الاحتلال أنّ الضابط القُتل ينتمي إلى الكتيبة ٦٠٣ التابعة للواء ٧، في حادثة تكشف مجدداً ارتباط قواته وعجزها عن تأمين تحركاتها الميدانية، حتى بعيداً عن المواجهات المباشرة. وبإثبات الإعلان في ظل استمرار الاعتداءات الصهيونية على لبنان، وما تسببه من تهديد للسكان واستقرار المنطقة، وتؤكد هذه الخسارة، رغم محاولة الاحتلال تقديمها كحادثة ميداني، أن جنوده يواجهون ظروفاً صعبة في الجنوب، وأن استمرار المغامرات العسكرية الصهيونية يفاقم أزمته ويكشف هشاشة روايته عن السيطرة والأمن.

**خفلاً لوجستي يضع تكنولوجيا «إف-٣٥» الأميركية في أيدي الصين**

كشفت صحيفة «بلومبرغ» أن خفلاً لوجستياً في شركة الشحن «بوبي إس» أدى إلى وصول أجزاء حساسة من المقاتلة الأميركية «إف-٣٥» إلى الصين عبر هونغ كونغ، بعدما تجاهل موظف تحذيراً أمنياً بشأن مسار الشحنة. ووفق المصادر، شملت القطع غطاء قمرة القيادة وباب حجرة الأسلحة، وهما مطلبان بمواد ماصة لموجات الرادار، وكان من المفترض تجنب مرور الشحنة عبر مناطق خاضعة لقيود التصدير الأميركية. وأثار الحادث مخاوف أمنية في واشنطن، وسط تحذيرات من احتمال استفادة بكين من هذه الأجزاء في دراسة تقنيات التخفي الأميركية وتطوير وسائل لمواجهتها. وبدأت وزارة الحرب والخارجية الأميركيةتان تحقيقات لمراجعة سلاسل توريد الأسلحة، فيما تهددت «لوكهيد مارتن» بتعزيز الرقابة لمنع تكرار الحادث، بينما نفت السفارة الصينية في واشنطن علمها بالقضية.

وكالة الطاقة الدولية تسرّع سحب ١٠٠ مليون برميل من الاحتياطات النفطية

أعلنت وكالة الطاقة الدولية، الأربعاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، موافقة الدول الأعضاء على تسريع سحب نحو ١٠٠ مليون برميل من الاحتياطات النفطية الاستراتيجية التي سبق العهد بضخها في الأسواق، مع إعطاء الأولوية لمخزونات الديزل، بهدف تعزيز الإمدادات ومواجهة نقص الوقود وارتفاع الأسعار. وجاء القرار وسط اضطرابات متزايدة في أسواق الطاقة، مرتبطة بالعدوان الأميركي على إيران والحرب الروسية الأطلسية في أوكرانيا، وما نتج عنها من أضرار في المصافي واضطراب حركة ناقلات النفط، ولا سيما عبر مضيق هرمز. وخفضت الوكالة توقعاتها للطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠٢٦، مرجحة تراجع بمقدار ١,١٢ مليون برميل يومياً إلى نحو ١٠٣,٦٩٢ ملايين برميل يومياً، في ظل تباطؤ نمو الاستهلاك العالمي.

الشارع مرآة لفشل السلطة

فرنسا في خريف الغضب.. شارع يغلي وسلطة محاصرة وأزمة دولة تتفاقم

الأوروبي، وأي اضطراب مالي أو سياسي طويل فيها سينعكس على التوازن الأوروبي.

فإذا اختارت باريس الإنفاق الاجتماعي الواسع، ستواجه سؤالاً حول قدرتها على السيطرة على الدين والعجز. وإذا اختارت التقشف، ستواجه سؤالاً حول قدرتها على الحفاظ على نموذج الدولة الاجتماعية. لهذا فإن الأزمة الفرنسية تحمل سؤالاً أوروبياً أيضاً: هل تستطيع أوروبا الحفاظ على دولة الرفاه التي بنت جزءاً كبيراً من شرعيتها بعد الحرب، في وقت تتزايد فيه الديون والنفقات الدفاعية والضغط الاقتصادي؟

ختاماً، لا تكمن خطورة الأزمة الفرنسية في عدد المتظاهرين الذين يملؤون الشوارع، ولا في قدرة الشرطة على تفريقهم، بل في اتساع الفجوة بين ما ينتظره المواطنون من دولتهم وما يجدونه من حياتهم اليومية. فحين يصبح التعليم موضع قلق، والخدمات الاجتماعية عرضة للتراجع، والقدرة الشرائية مصدر ضغط مستمر، لا تعود الاحتجاجات مجرد موجة غضب عابرة، بل تتحول إلى إنذار سياسي واجتماعي يصعب تجاهله. ولا توقف تداعيات هذا الاختبار عند حدود فرنسا، إذ تنطح الأزمة سؤالاً أوسع بشأن مستقبل النموذج الاجتماعي الأوروبي وقدرة الحكومات على التوفيق بين الانضباط المالي والعدالة الاجتماعية. وبين ضغوط الديون وتضايع المطالب الشعبية، سيكون على باريس أن تثبت أن حماية المالية العامة لا تستلزم التضحية بالحقوق الاجتماعية، وأن الحفاظ على الاستقرار لا يتحقق بإسكات الاعتراض، بل بمعالجة أسبابه.

عندما ينزل الطلاب**إلى الشوارع،****ثم يلتحق بهم****المعلمون****والنقابات وأولياء****الأمر. وتتسع****المطالب لتشمل****القدرة الشرائية****والخدمات****الاجتماعية****ومستقبل الدولة،****تتحول الأزمة من****شأن تعليمي إلى****اختبار للثقة**

وتتحول كل أزمة اجتماعية إلى جزء محتمل من الحساب الانتخابي المقبل. هل سيكون إرث إصلاح الدولة وتحديث الاقتصاد؟ أم سيبقى في ذاكرة الفرنسيين مرتبطاً بسلسلة من الأزمات الاجتماعية والسياسية التي لم تجد حلولاً نهائية؟ الإجابة لن تتحدد بالخطابات الرئاسية وحدها، بل بقدرة السلطة في الأشهر المقبلة على الانتقال من سياسة احتواء الأزمات إلى سياسة معالجة جذورها. فالمطلوب ليس تسوية مؤقتة، بل استجابة تثبت أن الدولة قادرة على تحويل المطالب إلى سياسات ملموسة.

من يدفع ثمن الفراغ السياسي؟

عندما تفقد السلطة الوسطية قدرتها على الإقناع، لا يبقى الفراغ فارغاً. اليمين المتطرف يستطيع تحويل الغضب المرتبط بالهجرة والأمن والاقتصاد إلى مشروع سياسي، فيما يستطيع اليسار الراديكالي تحويل الاحتجاج الاجتماعي إلى مواجهة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. وهذه هي المفارقة السياسية الأهم: قد تنجح الحكومة في تهدئة الاحتجاج الحالي، لكنها لا تستطيع بذلك وحده إعادة الثقة بالنظام السياسي. فعودة المدارس إلى العمل لا تعني بالضرورة زوال أسباب الاستياء. ولهذا فإن الأزمة الحالية قد تكون أكبر من عمر الحكومة نفسها.

فرنسا ليست وحدها في الاختبار

لا يمكن النظر إلى الأزمة الفرنسية باعتبارها شأنًا داخلياً محضاً. ففرنسا واحدة من ركائز الاتحاد

تملك لها حلاً سهلاً: المجتمع يريد دولة أقوى، بينما الواقع المالي يفرض قيوداً على الإنفاق. ولا تعفي التراكمات المالية الحكومات القائمة من مسؤولية إدارة ما ورثته، وترتيب الأولويات وتوزيع الأعباء بعدالة.

«الماكرونية» أمام اختبارها الأصعب

عندما وصل إيمانويل ماكرون إلى قصر الإليزيه، قدم نفسه باعتباره البديل عن الانقسام التقليدي بين اليمين واليسار، ومشروعاً لتحديث فرنسا وإعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها. لكن السنوات التالية أظهرت حدود هذا المشروع.

فبدلاً من أن تختفي الانقسامات، استمرت في أشكال مختلفة، وشهدت فرنسا موجات احتجاج متعاقبة، من «السترات الصفراء» إلى احتجاجات التقاعد وصولاً إلى الحراك الحالي.

ولا يعني ذلك أن ماكرون مسؤول عن كل مشكلة فرنسية، لكن الأزمات المتراكمة أصبحت تُقرأ لدى قطاعات من المجتمع بوصفها جزءاً من حصيلة عهده. الأخطر أن «الماكرونية» فقدت جزءاً من ميزتها الأساسية: قدرتها على تقديم نفسها باعتبارها قوة وسط قادرة على تجاوز الانقطاب. ومع غياب أغلبية برلمانية مستقرة، أصبح الحكم أكثر صعوبة. وهكذا لم ينجح مشروع تجاوز الانقطاب في منع تعمقه، فيما بات تمرير الإصلاحات أكثر عرضة للمواجهات السياسية والاجتماعية.

عندما تتقدم الشرطة على السياسة

تزداد خطورة الأزمة عندما تنتقل من المطالب الاجتماعية إلى المواجهة مع أجهزة الأمن. فالاحتجاج يمكن أن يبقى سياسياً ما دام النقاش يدور حول التعليم والموازنة والخدمات العامة. لكنه يصبح أكثر حساسية عندما يسقط مصابون ويُعتقل متظاهرون، وخصوصاً عندما يكون جزء من المحتجين من القاصرين. عندها يتجاوز السؤال أسباب تدهور الخدمات إلى كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها عندما يحثجون.

وهذه نقطة لا تستطيع الحكومة حسمها بالقوة وحدها. فالإجراءات الأمنية قد تحدّ من الاحتجاج مؤقتاً، لكنها لا تعالج نقص المدرسين أو تدهور المدارس أو تراجع الثقة بالمؤسسات. وقد يؤدي الإفراط في استخدامها إلى توسيع دائرة الغضب بدلاً من احتوائها.

ماكرون في نهاية الطريق السياسي

يدخل ماكرون المرحلة الأخيرة من ولايته في وضع شديد التعقيد. فهو لا يستطيع الترشح لولاية رئاسية ثالثة، فبماتستعد القوى السياسية لمعركة خلافته،

اعتداءات صهيونية على أسرى غزة وتحركات عالمية

متصاعدة لنصرة فلسطين

وأشار المكتب إلى تفاقم معاناة أسرى يعانون من الجوع والدمار، في ظل الحرمان من وجبة الإفطار وتأخير الغذاء ومنع استخدام الحمام. وفي سياق متصل، تنطلق تحركات تضامنية عالمية على مدى ثلاثة أيام، من ٩ إلى ١١ أكتوبر/تشرين الأول، بمشاركة حركات شعبية ومنظمات حقوقية ونقابات وهيئات مدنية في مئات المواقع حول العالم، وفق ما أعلن التحالف العالمي من أجل فلسطين.

ودعا التحالف إلى تنظيم فعاليات ومسيرات للمطالبة بإنهاء الاحتلال الصهيوني ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ووقف الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي يتيح استمرار الحرب. وأشار التحالف إلى أن وقف إطلاق النار المعلن في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥ لم ينه معاناة الفلسطينيين، مستنداً إلى بيانات وزارة الصحة في غزة التي أفادت باستشهاد ١٤٦٧ فلسطينياً وإصابة ٥١٦١ آخرين جراء الخروق الصهيونية للاتفاق حتى الأربعاء الماضي. وتعكس هذه التطورات استمرار معاناة الفلسطينيين داخل السجون وفي قطاع غزة، مقابل اتساع التحركات الشعبية الدولية المطالبة بحماية المدنيين، وضمان حقوق الأسرى، وإنهاء الاحتلال، ومحاسبة إسرائيل على الانتهاكات.

تتواصل الانتهاكات الصهيونية بحق الأسرى الفلسطينيين، بالتزامن مع تحركات تضامنية عالمية تطالب بإنهاء الحرب على قطاع غزة ومحاسبة الاحتلال على جرائمه. وأعلن مكتب إعلام الأسرى الفلسطينيين تعرض أسرى من قطاع غزة لاعتداءات داخل سجن «جانوت» الصهيوني، تزامناً مع ذكرى السابع من أكتوبر، موضحاً أن قوات الاحتلال



الإنفاق الدفاعي الأوروبي

تحت الضغط.. هل تتراجع

المساعدات لأوكرانيا؟

تواجه المساعدات العسكرية الأوروبية لأوكرانيا تحديات متزايدة، مع تصاعد أصوات سياسية ترفض مواصلة ضخ الأموال في الحرب، وسط أزمات معيشية وضغوط مالية تدفع الحكومات إلى إعادة ترتيب أولوياتها.

ووفق تقرير نشرته مجلة «بوليتيكو»، تتزايد المخاوف داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) من تباطؤ الإنفاق الدفاعي الأوروبي، خصوصاً مع صعود أحزاب اليمين المتطرف في دول عدة، بينها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا، حيث تعارض قوى سياسية تقديم مساعدات عسكرية إضافية

لكيف أو زيادة الميزانيات الدفاعية على حساب الإنفاق الاجتماعي. وتبرز هذه الاعتراضات في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الاعتراض الشعبي على توجيه الأموال إلى التسليح، بينما تواجه قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ضغوطاً متنامية. وأظهر استطلاع شمل ثمان دول أوروبية أن ٤٦,٢ ٪ من المشاركين لا يؤيدون زيادة الإنفاق الدفاعي إذا استدعت رفع الضرائب، مقابل ٣٥,٥ ٪ أيدوا ذلك. وفي فرنسا، دعت مارين لوبان إلى تقليص المساعدات لأوكرانيا، معتبرة أن بلادها لم تعد قادرة مالياً على موايلتها. كما ظهرت اعتراضات مماثلة في إيطاليا وبولندا، في مؤشر إلى اتساع الخلاف الأوروبي بشأن كلفة الدعم العسكري وأولوياته. ويحذّر مسؤولون في الناتو من أن تراجع الإنفاق قد يضعف القدرات الدفاعية الأوروبية ويزيد المخاطر على أوكرانيا، في وقت يسعى فيه الحلف إلى رفع الإنفاق الدفاعي والأمني إلى ٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٥. وتكشف هذه التطورات عن معضلة أوروبية متفاقمة:

مواصلة تمويل الحرب رغم أعبائها الاقتصادية، أم الاستجابة لضغوط داخلية تطالب بتقديم احتياجات المواطنين على الإنفاق العسكري؟

